انتشار القوات المسلحة لتأمين الاستفتاء على مشروع الدستور بجميع المحافظات

مصر: «الإخوان» تدعو لمليونية مدينة نصر اليوم.. و«الإنقاذ الوطني» تتخوف من نزاهة الاستفتاء

أقارب الصحافي الشهيد الحسيني ابو ضيف يبكونه خلال تشييعه أمس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: عدلت جماعة الإخوان المسلمين أمس عن دعوتها لتنظيم تظاهرات كبيرة أمام المساجد في القاهرة والمحافظات اليوم، وقررت تنظيم مليونية حاشدة في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر شرق القاهرة.

وقال الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين د.محمود حسين ـ في تصريحات له ـ انه نظرا لبعض المتغيرات، فقد قررت جماعة الإخوان المسلمين أن تكون المليونية اليوم اعتبارا من العاشرة صباحا في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر شرق القاهرة.

وأوضح ان بعض الأخبار تناثرت على الصفحات الالكترونية بأن البعض يخطط لمهاجمة المعتصمين في ميدان التحرير، مدعيا أنه ينتمي إلى الإخوان المسلمين أو إلى الإسلاميين «والجماعة تعلن أن هذا افتراء وانها لا يمكن أن تقدم على ذلك وإذا حدث هذا لا قدر الله فسيكون المعتدون هم مجرمون آثمون قد ارتكبوا ذلك من قبل ومازالوا مطلقي السراح».

وطالب الأمين العام لجماعة الاخوان المسلمين الجهات المسؤولة في الدولة بالحيلولة دون تكرار هذه التهديدات والقبض على أصحابها قبل أن تتحول إلى جرائم قتل حقيقية.

وكانت الجماعة قد دعت أمس الأول عقب اجتماع لمكتب الإرشاد في المركز العام بالمقطم إلى تنظيم تظاهرات حاشدة أمام المساجد في القاهرة والأقاليم للتعبير عن تأييد الشعب للدستور عشية بدء الاستفتاء عليه في المرحلة الأولى غدا السبت.

من جانبها، أعربت جبهة الانقاذ الوطني أمس عن مخاوفها العميقة إزاء ما وصفته بغياب الشروط اللازمة لضمان نزاهة عملية الاستفتاء المزمع البدء فيه غدا على مشروع الدستور، وعدم تلبية الشروط التي طالبت بها الجبهة في بيانها الصادر أمس الأول في هذا الصدد.

وأوضح بيان الجبهة ـ الذي يحمل رقم 14 ـ أن على رأس تلك المطالب إتمام عملية الاستفتاء على الدستور في يوم واحد فقط، وضمان الإشراف القضائي الكامل على عملية التصويت، والسماح للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بمراقبة عملية الاستفتاء دون أي معوقات إلى جانب توفير التأمين اللازم.

واعتبرت الجبهة أن إجراء الاستفتاء على مرحلتين يمتد بينهما أسبوع كامل يعد أمرا مخالفا لنصوص القانون رقم 73 لسنة 1956 والذي يوجب عند إجراء الاستفتاء على أكثر من مرحلة، أن يتم ذلك في يومين متتاليين، وقد تم الطعن أمس على قرار الاستفتاء على مرحلتين أمام القضاء الإداري، كما أن الفصل بين المرحلتين من شأنه التأثير على نتائجه ويفتح الباب أمام التأثير على إرادة الناخبين وممارسة العنف وعمليات التزوير في حال تبين أن نتيجة المرحلة الأولى غير مرضية لطرف دون الآخر.

وأضاف البيان ان المؤشرات تفيد بأن الإشراف القضائي على الاستفتاء لن يكون كاملا في ضوء انقسام موقف القضاة ورفض قطاع كبير منهم المشاركة في عملية الإشراف على التصويت، مما قد لا يضمن توافر قاض في كل لجنة انتخابية وهو ما ستعتبره جبهة الانقاذ الوطني خللا كبيرا بشروط النزاهة.

وأشارت جبهة الانقاذ الوطني إلى البيان الصادر أمس من مجموعة كبيرة من منظمات حقوق الإنسان وأخرى مختصة بمراقبة الاستفتاءات والانتخابات استنكرت فيه احتكار المجلس القومي لحقوق الإنسان منح تصاريح المراقبة، خاصة في ضوء أن معظم أعضاء المجلس المستقلين تقدموا باستقالاتهم من مناصبهم، ولم يتبق الآن سوى شخصيات تمثل تيارا سياسيا واحدا فقط، وآخرين ساهموا في صياغة مشروع الدستور الذي من المقرر أن يبدأ التصويت عليه غدا السبت.

وأكدت الجبهة أنها مازالت متمسكة بموقفها الذي يدعو لتأجيل الاستفتاء على الدستور للعديد من الأسباب على رأسها غياب التوافق الوطني، والظروف السياسية والأمنية المتدهورة، والتخبط الواضح في القرارات التي تتخذها مؤسسة الرئاسة، مشيرة الى أنها ستظل متمسكة بمطلب تأجيل الاستفتاء حتى صباح يوم السبت 15 ديسمبر.

وأوضحت انه في حالة التصميم على إجراء الاستفتاء، وتجاهل تحذيرات الجبهة، فإننا على ثقة من أن ملايين المصريين المحتشدين في الشوارع منذ أسابيع سيستجيبون لدعوتنا لهم بالتصويت بـ «لا» على مشروع الدستور الانقسامي الحالي، مع التشديد على أننا سنقوم بمراقبة عملية التصويت برمتها، وتسجيل كل مخالفة من شأنها التأثير على النتيجة.

وأكدت جبهة الانقاذ الوطني ـ في ختام بيانها ـ على أنها لن تعترف بنتيجة أي استفتاء لا تتوافر فيه شروط النزاهة التامة.

إلى ذلك، أكد الرئيس د.محمد مرسي على أهمية أن يشعر كل مصري بالحرية الكاملة والأمان أثناء عملية التصويت على الاستفتاء.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس د.مرسي بعد ظهر أمس بمقر الرئاسة بمصر الجديدة وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول عبدالفتاح السيسي، في إطار متابعته سيادته لاستعدادات القوات المسلحة في المشاركة مع وزارة الداخلية في تأمين عملية الاستفتاء.

وذكر بيان صحافي صادر عن رئاسة الجمهورية أن الرئيس د.مرسي أكد أيضا خلال اللقاء تقدير كل المصريين للدور الوطني الذي تقوم به القوات المسلحة في هذا الواجب الوطني المهم.

في سياق متصل قامت عناصر القوات المسلحة المكلفة بتأمين الاستفتاء على مشروع الدستور وتأمين اللجان الانتخابية بالانتشار في جميع محافظات الجمهورية بمشاركة اكثر من 120 ألف ضابط وصف وجندي و6 آلاف مركبة تنفيذا لقرار الفريق أول عبدالفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربي.

وقد ناقشت القيادة العامة للقوات المسلحة جميع الترتيبات والإجراءات المرتبطة بمعاونة وزارة الداخلية في تنظيم اعمال التأمين للاستفتاء على مشروع الدستور تنفيذا للقرار الجمهوري الصادر بتاريخ 2012/12/1 بشأن دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور مع التأكيد على تفهم جميع القوات المشاركة للمهام المكلفة بها لدعم الشرطة المدنية في تأمين اللجان العامة والمراكز الانتخابية واللجان الفرعية المعدة لعملية الاستفتاء وتوفير المناخ الآمن للمواطنين للإدلاء بأصواتهم وذلك في ضوء التنسيق مع وزارة الداخلية واللجنة العليا للانتخابات.

نادي قضاة مجلس الدولة: الجهات المسؤولة بالدولة تعهدت لنا بتوفير كل الضمانات لتأمين الاستفتاء

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن مجلس إدارة نادي قضاة مجلس الدولة برئاسة المستشار حمدي ياسين رئيس النادي، أن كل الجهات المعنية في الدولة وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة قد استجابت للشروط الخمسة التي وضعها النادي قبل المضي قدما في عملية الإشراف القضائي على الاستفتاء على مشروع الدستور المقترح، والمحددة في: وقف الاقتتال وإراقة الدماء بين المصريين وتأمين سير عملية الاستفتاء ولجان الاقتراع ومنع الترويج لأي موقف يتعلق بالدستور أمام اللجان، ووضع وثيقة تأمين للقضاة المشرفين، وإنهاء حصار المحكمة الدستورية.

وأشار نادي قضاة مجلس الدولة ـ في بيان له أمس ـ إلى أنه أجرى اتصالات ومشاورات مكثفة مع كل الجهات المسؤولة، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، لافتا إلى أن جميع تلك الجهات، وفي مقدمتها القوات المسلحة والشرطة، تعهدت بحماية المواطنين ومنع أي أعمال اقتتال أو إراقة للدماء، والفصل بين التجمعات المناوئة لبعضها البعض حرصا على دماء المصريين. وأكد النادي أن القوات المسلحة تعهدت بمعاونة الشرطة لتأمين إجراءات الاستفتاء داخل اللجان وخارجها.

«الخارجية»: توفيق أوضاع 64 مصرياً في الكويت

القاهرة ـ أ.ش.أ: نجحت القنصلية المصرية في الكويت، عبر مساعيها الحميدة مع إدارة لجنة المنازعات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالكويت، في توفيق أوضاع 64 مواطنا مصريا.

وصرح السفير علي العشيري مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية امس بأن القنصلية تمكنت من إقناع الإدارة المذكورة بتغيير كفالة 51 مواطنا من تلك المجموعة حتى يتمكنوا من استكمال عملهم بالكويت.

كما استطاعت حل المشكلات التي ثارت بين 3 مواطنين مصريين وأصحاب العمل، مما أسفر عن عودتهم إلى ممارسة عملهم مرة أخرى.

واضاف ان القنصلية جنبت كذلك 10 مواطنين إجراءات التبصيم لدى مغادرتهم البلاد، وهو الأمر الذي يعني عمليا قدرتهم على العودة إلى الكويت مرة أخرى من دون مشاكل حال توافر فرص عمل لهم.

رفضت تسليم حسين سالم إلى مصر

إسبانيا تصادر أصولاً يمتلكها أشخاص تربطهم علاقة بمبارك بـ 36,5 مليون دولار

مدريد ـ أ.ش.أ: أعلنت الشرطة الإسبانية امس عن مصادرتها أصولا يمتلكها أشخاص تربطهم علاقات بالرئيس السابق حسني مبارك بقيمة 36,5 مليون دولار (28 مليون يورو).

وقالت الشرطة ـ حسبما نقلت شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية ـ ان الأصول تضمنت 18 مليون يورو استثمارات في ثلاثة بنوك إسبانية وعقارين في إحدى ضواحي العاصمة مدريد بالإضافة إلى سبعة عقارات أخرى في منتجع ماربيا بالإضافة إلى مصادرتها خمس سيارات فارهة.

وأوضحت الشرطة أنها اتخذت هذا الإجراء بناء على عريضة قضائية دولية مقدمة من قبل الحكومة المصرية لتجميد أصول يمتلكها نحو 130 شخصية مرتبطة بمبارك وعائلته وأعضاء حكومته السابقة.

الى ذلك قضت المحكمة الدستورية الإسبانية أمس بإلغاء قرار تسليم رجل الأعمال المصري الهارب حسين سالم إلى مصر نظراً لأنه يحمل الجنسية الإسبانية بطريقة شرعية.

حزب الدستور: رصد بعض السلبيات في عملية تصويت المصريين بالخارج

القاهرة ـ أ.ش.أ: رصد حزب الدستور بعض المخالفات والسلبيات التي رأى أنها شابت عملية تصويت المصريين في الخارج على الاستفتاء والتي بدأت الاربعاء الماضي وتستمر حتى مساء يوم غد.

وقال حزب الدستور في بيان له امس ان المصريين بالخارج الذين لم يقوموا بالتسجيل في انتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية السابقة لا يسمح لهم بالمشاركة في الاستفتاء، الأمر الذي حرم الكثير من المصريين بالخارج من المشاركة نظرا لضآلة نسبة مشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات السابقة إما لمقاطعة الكثيرين لها أو لعدم حصولهم على الرقم القومي.

وأشار البيان إلى ما جاء على احدى صفحات موقع اللجنة العليا للانتخابات من السماح باستخدام جواز السفر الجديد المميكن لوجود الرقم القومي به، لكن اللجنة ذكرت في صفحة اخرى أنه لا يسمح بالمشاركة إلا ببطاقة الرقم القومي، مما أثار البلبلة وعدم الوضوح في هذا الخصوص مع عدم قدرة البعثات الديبلوماسية على التأكيد على ذلك في كثير من البلدان.

وأوضح الحزب في بيانه أنه إذا صحت إمكانية التصويت باستخدام جواز السفر فإنه يمثل تطورا إيجابيا في صالح مشاركة المصريين بالخارج ويحقق مطلبا لهم، لكنه منعدم الأثر والفائدة في هذا الاستفتاء لأن الذين لم يقوموا بالتسجيل من الأساس في الانتخابات السابقة لعدم حصولهم على الرقم القومي لم يسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء على الدستور.

ولفت البيان كذلك إلى أن الوقت المتاح للتصويت للمصريين بالخارج ضيق جدا ولا يأخذ في الاعتبار عطلة نهاية الاسبوع بالدول الغربية والتي تتعطل بها جميع المؤسسات والخدمات.

وأشار البيان إلى أنه تم فتح باب المشاركة من الأربعاء الماضي إلى يوم غد مما يتيح ثلاثة أيام فقط للمصوتين بالبريد، حيث يتعين عليهم إرسال المظاريف بالبريد السريع لضمان وصول مظروف التصويت للسفارة أو القنصلية المسجلين بها قبل يوم السبت الذي يعطل به البريد في بلاد غربية كثيرة، مع العلم أن البريد العادي يتطلب وصوله 4 الى 5 أيام عمل، مما يزيد من احتمالات عدم وصول المظاريف للسفارات والقنصليات في الموعد المحدد.

ووفقا ما جاء في البيان، فقد تم رصد بعض المخالفات في عدد من السفارات ومن بينها وجود منشورات تدعو للتصويت «نعم» على الاستفتاء ويتم توزيعها مطبوع عليها شعار السفارة المصرية بدولة عربية، على حد قول الحزب.

البورصة المصرية تواصل ارتفاعها.. ومكاسبها تتجاوز 19 مليار جنيه في أسبوع

القاهرة ـ كونا: سجلت مؤشرات البورصة المصرية لدى اغلاق تعاملات امس (نهاية تداولات الأسبوع) ارتفاعات جماعية متجاوزة صدمة قيمة عرض شراء بنك قطر الوطني للبنك الأهلي سوسيتيه جنرال والتي جاءت أقل من توقعات السوق وسط حالة من التفاؤل بسير اجراءات الاستفتاء على الدستور.

وذكر التقرير اليومي للبورصة ان رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة في البورصة حقق مكاسب قدرها 500 مليون جنيه ليصل الى 360,2 مليار جنيه عند الإغلاق لتتجاوز مكاسبه الأسبوعية 19 مليار جنيه رغم الأجواء السياسية المضطربة التي شهدتها البلاد في بداية الأسبوع.

وأشار التقرير الى ان الاستقرار الذي ساد الشارع المصري عقب مليونيات الثلاثاء الماضي عزز من ثقة المستثمرين خاصة الأجانب والعرب والمستثمرين الأفراد.

ونجح مؤشر البورصة الرئيسي (ايجي اكس 30) في تبديل اتجاهه الهبوطي الذي سجله في مستهل تداولات امس الى مكاسب طفيفة بلغت 0,09٪ لينهي التعاملات عند مستوى 5162,94 نقطة.

وكانت المكاسب أكثر قوة على صعيد مؤشر الأسهم القصيرة والمتوسطة (ايجي اكس 70) الذي أضاف 1,24٪ الى قيمته مسجلا 463,94 نقطة كما امتدت الارتفاعات الى مؤشر (ايجي اكس 100) الأوسع نطاقا ليضيف 0,76٪ الى قيمته منهيا تعاملات الاسبوع عند مستوى 773,64 نقطة في وقت تجاوزت أحجام التداول الإجمالية بالسوق 865 مليون جنيه.

الكنائس المصرية تعلن موافقتها على المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت الكنائس المصرية الثلاث مشاركتها في الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر إجراؤه غدا.

واتفق البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية خلال لقائه مع مجلس بطاركة ومطارنة الكنيسة الكاثوليكية امس في المقر البابوي بالعباسية، على المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور.

وقال تواضروس ـ خلال اللقاء ـ «الكنائس وطنية، وستشارك في الاستفتاء، ولكنها لن تتدخل في السياسة»، موضحا أن حرية التصويت أمر اختياري لكل مواطن.

من جانبه، قال القس د.أندريه زكي نائب رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط: «إن الكنيسة الإنجيلية تشجع أتباعها على المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور غدا».

وأضاف زكي «في الوقت نفسه لا وصاية من الكنيسة على عقول المسيحيين الإنجيليين وقناعاتهم، نحن نشجع على المشاركة دون توجيه للتصويت بنعم أو لا على مسودة الدستور، وعلى المواطن أن يختار الرأي الذي يقتنع به».

وكانت الكنائس المصرية قد أعلنت انسحابها من الجمعية التأسيسية للدستور الشهر الماضي، قائلة في بيان مشترك لها «إنها استشعرت عدم ارتياح عام للاتجاهات التي سادت كتابة النصوص الدستورية المطروحة واستشارت اللجان الفرعية»، مضيفة أن «الدستور المزمع صدوره بصورته الحالية لم يحقق التوافق الوطني المنشود ولا يعبر عن هوية مصر التعددية الراسخة عبر الأجيال وخرج عن التراث الدستوري المصري الذي ناضل من أجله المصريون جميعا».

بعض أبرز المواد الخلافية في مشروع الدستور المصري الجديد

القاهرة ـ رويترز: يدلي المصريون بأصواتهم يومي 15 و22 ديسمبر في استفتاء على مشروع دستور جديد أثار احتجاجات عنيفة أسفرت عن سقوط 10 قتلى ومئات المصابين.

فيما يلي بعض أبرز المواد الخلافية في المسودة.

المادة (4)

الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. ويؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل يحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء.

● يقول منتقدون إنه بموجب هذه المادة لا يمكن عند وضع التشريع رفض استشارة من الأزهر وبالتالي يعد هذا انتقاصا من سلطة التشريع والقضاء ويشيرون الى أن من المستقر عليه منذ عشرات السنين أنه عند الفصل في مدى دستورية أي قانون يطعن عليه لمخالفة مبادئ الشريعة تكون المرجعية للقضاء ممثلا في المحكمة الدستورية العليا.

المادة (219)

مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة.

● يخشى معارضون أن تمهد هذه المادة الطريق لتطبيق صارم للشريعة الإسلامية على المجتمع الذي يمثل المسيحيون 10٪ منه ويرون أنه كان يجب الاكتفاء بما ورد في المادة (2)من مسودة الدستور من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

المواد (146) و(147) و(148)

وتنص على التوالي على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم ويعين الممثلين السياسيين للدولة ويقيلهم ويعلن حالة الطوارئ بعد اخذ رأي الحكومة على النحو الذي ينظمه القانون.

هذا الى جانب صلاحية تعيين النائب العام (المادة 173) وتعيين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية المادة (176) ويتولى رئاسة مجلس الأمن القومي المادة (193) ورئاسة مجلس الدفاع الوطني المادة (197) ورئاسة هيئة الشرطة المادة (199) وتعيين رؤساء الهيئات الرقابية والمستقلة المادة (202).

● ويرى منتقدون أن هذا يبقي على الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها الرئيس السابق حسني مبارك الذي أطاحت به انتفاضة شعبية في فبراير 2011.

المادة (10)

الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وتماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

● ويقول منتقدون إن نص المادة يسمح بتدخل المجتمع لحماية القيم الأخلاقية ومن ثم يمكن أن يكون مصدرا للعنف الاجتماعي.

المادة (48)

حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة وتؤدي رسالتها بحرية واستقلال لخدمة المجتمع والتعبير عن اتجاهات الرأي العام والإسهام في تكوينه وتوجيهه في اطار المقومات الأساسية للدولة والمجتمع والحفاظ على الحقوق والحريات والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومقتضيات الأمن القومي ويحظر وقفها أو غلقها أو مصادرتها إلا بحكم قضائي.

والرقابة على ما تنشره وسائل الإعلام محظورة ويجوز استثناء أن تفرض عليها رقابة محددة في زمن الحرب أو التعبئة العامة.

● ويرى معارضون أن هذه المادة لا تحظر الحبس في جرائم النشر.

المادة (64)

العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

ولا يجوز فرض أي عمل جبرا إلا بمقتضى قانون.

● ويرى منتقدون أنه لا يمكن فرض أي عمل جبرا بأي حال من الأحوال.

المادة (150)

لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح الدولة العليا. واذا اشتملت الدعوة للاستفتاء على اكثر من موضوع وجب التصويت على كل واحد منها. ونتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة في جميع الأحوال.

● ويقول منتقدون إنه يجب إحاطة حق رئيس الجمهورية في اللجوء للاستفتاءات بضمانات حتى لا يلجأ اليها للخروج على الشرعية وأحكام الدستور.

المادة (52) حرية إنشاء النقابات والاتحادات والتعاونيات مكفولة.

ولا يجوز للسلطات حلها أو حل مجالس إداراتها إلا بحكم قضائي.

● ويرى معارضون أنه يجب أن يقتصر الحكم القضائي بالحل على مجالس الإدارات.

المادة (70)

يحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي في أعمال لا تناسب عمره او تمنع استمراره في التعليم.

● يرى منتقدون أن هذه المادة تضفي شرعية على عمالة الأطفال بالنص الدستوري حيث تسمح للطفل بالعمل.